رئاسة الوزراء تكلف الإدارة المحلية لتقييم أداء مجالس المدن في القلمون خلال ١٥ يوماً

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن» أنه ولمعالجة الموضوعات المطروحة أثناء زيارة الوفد الحكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس إلى منطقة القلمون في محافظة ريف دمشق، وجهت رئاسة مجلس الوزراء الوزارات المعنية بدراسة النقاط التي تم طرحها خلال لقاء الوفد مع الجهات العامة والفعاليات الاقتصادية ورجال الأعمال وموافاتها بالنتائج بأسرع وقت ممكن.

وكلفت رئاسة مجلس الوزراء وزارة الإدارة المحلية والبيئة إعادة تقييم أداء جميع مجالس المدن في منطقة القلمون بالتنسيق مع محافظ ريف دمشق وخلال ١٥ يوماً، واقتراح ما يلزم حيال ذلك لجهة الإبقاء عليها أو حلها واستبدالها بمجالس جديدة والتواصل مع أصحاب المنشآت الواقعة على جانبي الطريق الدولي من خلال رؤساء الوحدات الإدارية من أجل تشجيعهم على إعادة تشغيلها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

كما تم تكليف الوزارة متابعة تطبيق القرارات المتعلقة بتعديل نظام ضابطة البناء في المنطقة الصناعية بمدينة يبرود لجهة التوسع الشاقولي، ودراسة إمكانية تعديل نظام الضابطة لمنطقة السقي بالنبك لكونها منطقة سياحية وأثرية، وتأمين ضاغطة قمامة لبلدة المراح، وتأمين الآليات اللازمة لمجلس مدينة يبرود، إضافة إلى الكوادر البشرية وآليات لبلدة المشرفة، وفتح الطريق الزراعي بطول ٥ كم وتعبيده لتخديم مزارع الوردة الشامية، وإحداث مكاتب لشؤون ذوي الشهداء والجرحى في مدن القلمون، والإسراع بالتعويض عن الأضرار الخاصة من خلال لجنة إعادة الإعمار.

كما كلفت رئاسة مجلس الوزراء وزارة الموارد المائية متابعة تنفيذ مشرع استبدال شبكات مياه الشرب في مدينة النبك بقيمة حوالى ملياري ليرة سورية، والإسراع بتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي في مدينة دير عطية، ودراسة الموافقة على حفر بئر خاصة في الجمعية الخيرية في مدينة قارة.

وتم تكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي متابعة تركيب وحدة تقطير لماء الوردة الشامية في المراح في إطار تشجيع أهالي منطقة القلمون على زراعة الوردة الشامية لكونها فرصة عمل مولدة للدخل، ومتابعة مشروع التشجير المثمر في جرود القلمون ولا سيما أشجار الكرز وتأمين الغراس مجاناً للإخوة الفلاحين ولا سيما للمزارعين المتضررين كبديل من الأشجار المتضررة، إضافة إلى التنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتسويق محصول الكرز، وبحث تقديم الدعم اللازم لمشروع الوردة الشامية في المراح من خلال استصلاح الأراضي المخصصة لهذه الزراعة مجاناً.

قانون بإعفاء العقارات المتضررة بسبب الإرهاب من رسوم رخص البناء

| الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٣٩ لعام ٢٠١٧ القاضي بإعفاء مالكي العقارات المتضررة بسبب الإرهاب من رسوم رخص البناء.

وأعفى القانون مالكي العقارات المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية من رسوم رخص البناء بما فيها الرسوم المضافة إليها وذلك عند قيامهم بإصلاح أو ترميم عقاراتهم بشكل كامل أو جزئي وفق التالي: بأن تكون واقعة ضمن المناطق التنظيمية المستقرة التي لا تحتاج إلى إعادة إعمار بشكل كامل، وإعادة حال العقار إلى ما كان عليه دون إحداث أي إضافات عليه.

ولم يشمل الإعفاء المنصوص عليه بهذا القانون رسوم رخص البناء والرسوم المضافة إليها المسددة قبل نفاذه، على حين يتم إعفاء مالكي العقارات وفق المادة الأولى من هذا القانون بقرار من المكتب التنفيذي للوحدة الإدارية بناء على طلب يتقدم به صاحب العلاقة أو من يمثله قانونا إلى الوحدة الإدارية خلال مهلة تحددها هذه الوحدة ومن لم يتقدم يسقط حقه بذلك.

ويتم تقدير الإعفاء من تلك الرسوم من لجنة تؤلف من رئيس الوحدة الإدارية أو من ينوب عنه رئيسا، ورئيس الدائرة الفنية أو من ينوب عنه عضوا، ورئيس أو مدير الشؤون المالية عضوا، ورئيس أو مدير الشؤون القانونية عضوا، مع الإشارة إلى أنه لا تعتبر اجتماعات اللجنة قانونية إلا بحضور أعضائها كلهم، ويتم اتخاذ قرارات اللجنة بأكثرية أصوات أعضائها الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يرجح جانب الرئيس.

دراسة لإلزام شركات التأمين بإحداث إضبارة صحية لكل من يريد التأمين

نوفل لـ«الوطن»: وزارة الصحة ليست لها رؤية واضحة ولا تقيّم الأمور بشكل صحيح

| محمد منار حميجو

كشف عضو مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين حسين نوفل عن دراسة لإلزام شركات التأمين الصحي بوضع إضبارة صحية لكل شخص يريد التأمين وذلك بفحصه لمعرفة الأمراض المصاب بها قبل منحه البطاقة التأمينية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»: رأى نوفل أن لهذه الخطوة دوراً كبيراً في تطوير التأمين الصحي وخصوصاً أن التأمين سيكون على طبيعة المرض المصاب به المريض، موضحاً أنه لو لم يكن لدى الشخص أي مرض فإنه سيكون له إضبارة خاصة به.

ووجه نوفل انتقاداً لاذعاً لوزارة الصحة وذلك لعدم مشاركتها في وضع مشروع التأمين ومنه الصحي، معتبراً أن الوزارة ليست لها رؤية واضحة في عملها.

وأضاف نوفل: يبدو أن المسؤولين فيها لا يعتبرون أحداً إضافة إلى ذلك إلى أنه لا يكون هناك تقييم للأمور بشكل صحيح.

وأكد نوفل أنه من المفترض أن يشاركوا في مشروع التأمين إلا أنهم غير فاعلين في ذلك حتى في مؤتمر التأمين الأخير كانت مشاركة عبر دكتورة في المالية ولم يشارك أي طبيب في الوزارة.

وعما يتعلق بموضوع رفع الأجور الطبية فإن الوزارة لم تقيّم هذا الموضوع بشكل صحيح، موضحاً أن الوزارة بررت عدم رفع الأجور الطبية إلا أنها لم تجد البدائل والحلول وهذا يعتبر غير مقبول.

وأشار نوفل إلى أن الوزارة ما زالت تتعامل مع هذا الموضوع على سعر دولار قبل الأزمة أي ٥٠ ليرة مؤكداً أن رفضها رفع التسعيرة الطبية سيدفع الأطباء إلى تقاضي مبالغ عشوائية ما يعني أنه سينعكس سلباً على المواطنين.

وشدد نوفل على ضرورة أن تسمع الوزارة كل الأطراف المعنية بذلك لا أن تتجاهلها وتصدر قرارات لا تصب في مصلحة أحد، لافتاً إلى أن المستلزمات الطبية التي تدخل في العلاج أصبحت مرتفعة ومن ثم فإن الطبيب سيتجه إلى موضوع رفع التسعيرة عشوائياً.

وقال نوفل: ليس المهم أن تجد المبررات للقرار بمقدار البحث عن الحلول والبدائل، داعياً الوزارة إلى إيجاد بديل عن عدم رفع التسعيرة الطبية، متسائلاً: مبلغ ٧٠٠ ليرة أو أكثر ماذا يشكل حالياً من القيمة الشرائية للمواطن.

وعما يتعلق بمشروع الاستعراف أكد نوفل أن هذا المشروع له أهمية كبيرة في اكتشاف الجثث رغم أنه يحتاج إلى أدوات تساعد على ذلك وتعاون الجهات المختصة لإنجاح المشروع.

ولفت نوفل إلى أن الهيئة العامة للطب الشرعي تتابع الموضوع وتجري دورات تدريبية مع الصليب الأحمر لتدريب الأطباء على هذا المشروع.

وأكد نوفل أن الخطوات ما زالت بطيئة إلا أن مجرد الاستمرار في تطبيقه يعطي تفاؤلاً بالاستمرار بالمشروع وخصوصاً في ظل الظروف الحالية التي تعيشها البلاد ولا سيما فيما يتعلق بملف المفقودين والمخطوفين والجثث المجهولة.

ودعا نوفل إلى العمل على وضع أضابير صحية لكل مواطن لتشكيل بنك معلومات في هذا الإطار وذلك لسهولة اكتشاف الجثث المجهولة، مؤكداً أن هذا الموضوع يحتاج إلى فريق عمل ضخم تشرف عليه الحكومة لتطبيقه.

> الصحة رفضت رفع الأجور الطبية ولم تجد البدائل

تجهيزات طبية جديدة في مشفى أباظة

| القنيطرة – الوطن

كشف المدير العام للهيئة العامة لمشفى الشهيد ممدوح أباظة نضال سطاس عن شراء أجهزة حديثة للمشفى، منها جهاز قطع وتخدير للعمليات الجراحية بقيمة ٨,٤ ملايين ليرة وجهاز مص مفرزات عدد /٦/ بقيمة ١١,٦ مليون وقاطع قلاب عدد /١/ بقيمة ٦,٥ ملايين وأدوات جراحة عظمية بقيمة ١٤,٣ مليون.

إضافة إلى تأمين عدد من الأجهزة على بند المشاريع الجديدة وهي طاولة عمليات عظمية بقيمة ٢٣,٨ مليون وجهاز قارئ أشعة CR بقيمة ٢٤,٣ مليون، مبيناً أن الموازنة الاستثمارية للاستبدال والتجديد نحو ١٦٠ مليون ونسبة التنفيذ المادي بلغت نحو ٩٦٪.

وأشار سطاس إلى استلام عدد من الأجهزة الطبية من وزارة الصحة وهي جهاز تخدير وجهاز قوسي أشعة حديث، لافتا إلى أن خدمات الهيئة العامة لمشفى الشهيد ممدوح أباظة في القنيطرة خلال الأشهر التسعة الماضية بلغت نحو ٣٠٠ ألف خدمة صحية وعلاجية للمرضى.

يشار إلى أن القطاع الصحي بالقنيطرة يعاني من نقص كبير بالكادر الأخصائي المؤهل وفي هذا الإطار يقول سطاس: نسعى إلى تحفيز الأطباء وجذبهم للعمل في المشفى والاستمرارية من خلال إجراءات عدة أهمها اعتماد نظام الحوافز.

و طالب عدد من الأطباء بالقنيطرة بضرورة إصدار قانون تفرغ الأطباء الأمر الذي ينعكس على مستوى العمل والأداء الصحي من ناحية الجودة الصحية وتأمين حياة أفضل للطبيب الذي يستغني عن عيادته وعن المشافي الخاصة، مؤكدين بأنه لا يمكن أن تقدم خدمة صحية جيدة إلا ضمن قانون التفرغ وبالتالي هذا الأمر يحفز الطبيب ويخدم المريض ويحسن الدوام والخدمة المقدمة.

يشار إلى أن مشفى ممدوح أباظة هو الوحيد في محافظة القنيطرة ويقدم الخدمات الطبية والعلاجية لأبناء المحافظة والمرضى والمراجعين من قرى محافظة ريف دمشق والمتاخمة للقنيطرة، إضافة إلى تجمعات النازحين بدمشق وريفها، ويقع المشفى في مدينة البعث.

تصاعد وتيرة حرب الملخصات والكتاب الجامعي

إغلاق ٤ استثمارات وسحب اثنين منها

| قصي المحمد

يعود رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبي من جديد، ليصدر تعميماً شديد اللهجة طال محتواه المستثمرين وأصحاب أكشاك التصوير داخل الجامعة، متضمناً منع بيع النوط والملخصات الجامعية منعاً باتاً تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وإغلاق استثماراتهم، معتبراً التعميم بمثابة تبليغ رسمي لهم.

مع المتابعة اتضح وجود تعميم مسبق لم يتم الالتزام به من المستثمرين، واستمر مسلسل فوضى الملخصات وتحريف الكتب الجامعية وبيعها ورقياً على «قدم وساق»، متأملاً اليوم الكثير من الطلبة تطبيق هذا التعميم، مترقبين ملامح نهاية حرب الكتاب الجامعي مع النوط وبيع الملخصات.

وأوضحت مصادر في الجامعة أن التعميم (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) جاء نتيجة الشكاوى المتكررة من الأساتذة والطلاب حول الأخطاء الفادحة والكبيرة التي سجّلتها الملخصات والنوط، وبسبب الأسعار الخيالية التي تباع فيها وخاصة داخل حرم الجامعة، مؤكّدةً (المصادر) أنّ الموضوع يجب أن يتم متابعته على كل المستويات لقمعه داخل حرم الجامعة أولاً، إضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية في محافظة دمشق للقضاء على الظاهرة في المكتبات التي تروج لها خارجها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس دائرة المقاصف والاستثمارات في الجامعة جابر قيسانية أنّ الملاحظات الكثيرة التي ظهرت مؤخراً على الموضوع كانت لها انعكاسات سلبية على الطلاب بالدرجة الأولى، مبيناً أنّ ظاهرة بيع الملخصات قللت من اعتمادية الطلبة على الكتاب الجامعي الذي يعتبر المرجع الأول والوحيد لهم، مشيراً إلى وجود أخطاء قاتلة فيها والتي يكتبها قد يكون لا صلة لهم بالجامعة بالأصل، أو من يستخدمها «متاجرة» مقابل مال لا أكثر، مضيفاً: هناك فروق كبيرة بين أسعار النوط والملخصات والكتاب الجامعي الذي ما زال يباع بسعر مقبول جداً للطالب.

وقال قيسانية: «بلّغنا التعميم لجميع المستثمرين المقصودين، وتم منحهم فرصة للالتزام، وفي حال التخلف سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لذلك وإذا اضطر الأمر سيتم سحب الاستثمار مباشرة». مؤكّداً أنّ ضبط الاستثمارات في الجامعة هدفنا اليوم، إذ لا تهاون مع كل من يخالف.

مبيناً أنّه نتيجة الجولات الرقابية على جميع الاستثمارات في الجامعة مؤخراً تم ملاحظة حالات عدم التزام وإخلال بشروط العقد من المستثمرين، ما استوجب إغلاق وإيقاف وسحب استثمارات من المخالفين وتوجيه إنذارات لآخرين.

لافتاً إلى أنه تم إيقاف استثمار محل «الفلافل» في المدينة الجامعية ليوم واحد بعد تعهد المستثمر بالالتزام وبيع السندويش بالسعر الذي حددته دائرة المقاصف والذي يتساوى مع لوائح الأسعار الصادرة عن مديرية حماية المستهلك في دمشق.

إضافة إلى إيقاف مقصفي كليتي «الاقتصاد» و«التربية» نتيجة إخلال المستثمرين بشروط العقد الموقع فيما يخص الالتزام بدفع الذمم المالية المترتبة عليهم للجامعة، ولمخالفتهما للوائح الأسعار المعممة مسبقاً، مبيناً أنه تم فتح الأول بعد سداد كامل المبلغ والتعهد خطياً بالالتزام، وتم البدء بإجراءات سحب استثمار الثاني حالياً ليتم طرحه للاستثمار من جديد.

كما أشار إلى إعلان مقصف «الهندسة المدنية» للاستثمار مرة أخرى أمس بعد سحبه من صاحبه القديم لإخلاله بشروط العقد، مؤكداً توجيه جملة إنذارات أخرى «قاسية» إلى مقاصف أخرى كالمعهد العالي للغات والهمك والهندسة المعلوماتية... الخ، والتي ستتم متابعتها للتأكد من التزامهم وتقيدهم باللوائح السعرية التي تضمن حق الطالب.

> رئيس دائرة المقاصف لـ«الوطن»: بيع الملخصات «متاجرة» وضبط الاستثمارات هدفنا

٩ مليارات ليرة مشروعات الطرق في حماة

| محمد أحمد خبازي

تنفذ الشركات الإنشائية في حماة مشروعات طرق كانت متوقفة منذ سنوات طويلة، بعدما خصصت لها الحكومة الاعتمادات اللازمة وفق توازن سعر جديد لحظ الفروقات الكبيرة في الأسعار الراهنة عمّا كانت عليه قبيل العام ٢٠١١.

وبيّن مدير فرع المواصلات الطرقية في حماة خضر فطوم أنه بعد إقرار وزارة النقل التوازن السعري لمشروع أوتستراد حماة سلمية، أصدرت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية كشفاً تقديرياً بالأعمال المتبقية وفق الأسعار المتوازنة بقيمة ٤,٧ مليارات ليرة مع إعطاء مدة تنفيذ جديدة تبلغ ٢٨٩ يوماً تقويمياً بدءاً من ٢٠١٧/١١/١٤ وهو تاريخ الاستمرارية في الأعمال التي تتم اليوم على قدم وساق.

ويقول فطوم لـ«الوطن»: أصدرت الوزارة عقوداً ملحقة لإزالة العوائق في المشروع بقيمة ١,٢ مليار ليرة.

ولقد عادت الشركة العامة للطرق والجسور – الجهة المنفذة – للعمل بمجموعة من الورشات، أهمها الورشة الترابية المتضمنة أعمال الحفر والردم وتنفيذ الطابق الترابي للطريق، وتم لتاريخه تنفيذ ما قيمته ١٢٠ مليون ل.س، وكان منفذاً بنسبة ٤٠ بالمئة. وأما طريق سلمية حمص فأكد فطوم أنه بعد إقرار التوازن السعري أصدرت الوزارة الكشف التقديري له بقيمة ٢,٩٨٢ مليار ليرة وبمدة تنفيذ ٢٨٥ يوماً بدءاً من ٢٠١٧/١١/١٤ أيضاً بموجب أمر المباشرة الصادر عن الإدارة العامة.

وقال فطوم: والعمل حالياً يتم بتنفيذ القسم الأول لتأمين تحويل الطريق إليه وتنفيذ القسم الآخر المتقاطع معه وكان منفذاً بنسبة ٣٩ بالمئة.

مبيناً أنه تم إبرام عقد مع المؤسسة العامة للإنشاءات العسكرية بقيمة ١٩٩ مليون ليرة لصيانة طريق سلمية إثريا، بعد أن طهره جيشنا الباسل من الإرهاب ووسع نطاق حمايته من الجانبين. كما تستكمل الجهة المنفذة الأعمال المتضمنة صيانة القميص الزفتي، وذلك للمحافظة على انسيابية آمنة وسهلة لحركة العبور لكون الطريق محوراً مهماً باتجاه حلب والمناطق الشرقية، بل إنه شريان حلب.

كلام رسمي جداً

تم الإعلان عن مسابقة لانتقاء أطباء بشريين

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بالعدد ٢٧٦٨ تاريخ ٢٠١٧/١١/٨ بعنوان: «بعض مستوصفات الصحة المدرسية في حمص ليس فيها طبيب واحد». نبين الآتي: أعلنت وزارة التربية عن مسابقة لانتقاء عدد من الأطباء البشريين ليتم تعيينهم في مستوصفات الصحة المدرسية في أنحاء القطر، بهدف تنفيذ البرامج الموكلة للصحة المدرسية إضافة إلى التعاقد مع أطباء، ويتم تنفيذ البرامج وفق الإمكانات المتاحة.

رئيس المكتب الصحفي